



الأمم المتحدة

تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠٠٥
وبرنامج عملها لعام ٢٠٠٦

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الحادية والستون

الملحق رقم ٣٤ (A/61/34)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الحادية والستون
الملحق رقم ٣٤ (A/61/34)

تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠٠٥ وبرنامج عملها لعام ٢٠٠٦



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٦

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2027

المحتويات

الفصل

الفقرات الصفحة

iv	بيان مهام وحدة التفتيش المشتركة
v	تصدير بقلم الرئيسة
١	٤٧-١ - التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥
١	٦-١ ألف - إصلاح وحدة التفتيش المشتركة
٢	٢٥-٧ باء - التقارير الصادرة في عام ٢٠٠٥
٧	٣٣-٢٦ جيم - متابعة التوصيات
٩	٣٦-٣٤ دال - العلاقات مع هيئات الرقابة الأخرى
١٠	٤٣-٣٧ هاء - الأمانة
١٢	٤٧-٤٤ واو - القضايا الأخرى
١٣	٧٢-٤٨ الثاني - برنامج العمل لعام ٢٠٠٦
المرفقات	
١٩	الأول - تكوين وحدة التفتيش المشتركة
	الثاني - قائمة بالمنظمات المشاركة والنسب المئوية لحصصها في تكلفة وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠٠٥
٢٠	الثالث - حالة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦٧/٥٩

بيان مهام وحدة التفتيش المشتركة

لما كانت الوحدة هي الهيئة الرقابية الخارجية المستقلة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة المكلفة بإجراء عمليات تقييم وتفتيش وتحقيقات على نطاق المنظومة، فإنها تهدف إلى ما يلي:

- (أ) مساعدة الأجهزة التشريعية في المنظمات المشاركة على الاضطلاع بمسؤولياتها الإدارية فيما يختص بوظيفتها الرقابية على كيفية إدارة الأمانات للموارد البشرية والمالية والموارد الأخرى؛
- (ب) المساعدة على زيادة كفاءة وفعالية الأمانات المعنية في النهوض بالولايات التشريعية وتحقيق أهداف المهام المحددة للمنظمات؛
- (ج) العمل على زيادة التنسيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛
- (د) الوقوف على أفضل الممارسات، واقتراح معايير للقياس، وتسهيل تبادل المعلومات على نطاق المنظومة بأسرها.

تصدير بقلم الرئيسة

يسرني أن أقدم هذا التقرير السنوي وفقا للفقرة ١ من المادة ١٠ من النظام الأساسي لوحدة التفيتش المشتركة والذي يقدم عرضا لأنشطة الوحدة في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، كما يقدم وصفا لبرنامج عملها للسنة الحالية.

وكان اختيار ومضمون تقاريرنا نتيجة لعمليات جماعية مكثفة تتسم بالحكمة. وكان طابع برنامج عملنا لعام ٢٠٠٥ يتسم بأنه على نطاق المنظومة بدرجة أكبر، وأكثر صلة بعمل وتسيير أعمال المنظمات وأفضل انعكاسا في المصالح ذات الأولوية للدول الأعضاء. وشعرت الوحدة بالسرور والتشجيع من التعليقات الإيجابية والبناءة التي تلقيتها على مختلف تقاريرها، وكذلك من الآراء التي جرى الإعراب عنها في مناقشات الهيئات التشريعية للمنظمات المشاركة في عام ٢٠٠٥. ومن الجوهري الاعتراف بأن الإصلاح عملية جارية، وبالنسبة للوحدة، عملية ذات انعكاس مستمر وجار بالنسبة لكيف يمكننا مساعدة وخدمة الدول الأعضاء بأفضل طريقة في ممارسة مسؤولياتها الرقابية. وشكل الدعم والتوجيه من الدول الأعضاء، كما انعكس بصفة خاصة في قرار الجمعية العامة ٢٦٧/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، خطوة كبرى إلى الأمام في إصلاح الوحدة.

واستمر وتكثف في عام ٢٠٠٥ التفاعل مع الدول الأعضاء ومختلف الأمانات. ونظرا لأن جداول أعمال اجتماعات الهيئات الحكومية الدولية تتيح وقتا ضئيلا لمسائل الرقابة بسبب ضغط أعمالها الأخرى، قامت الوحدة بعقد جلسات إحاطة للدول الأعضاء مقدما بشأن تقارير محددة سيجري تناولها بالبحث في الهيئات التشريعية. وكانت ردود الفعل إيجابية من جانب بعض الدول الأعضاء التي أبلغت بأنها استطاعت كنتيجة لذلك من اتخاذ قرارات أفضل وأكثر استنارة. وعلاوة على ذلك، أثبت تفاعلنا مع الدول الأعضاء أنه لا غنى عنه بالنسبة للوحدة نظرا لأننا نستمتع إلى شواغلها وأفكارها بشأن مجموعة كبيرة من القضايا وندرجها في عملنا المستقبلي.

وفي عام ٢٠٠٦، استمر برنامجنا في إقامة التوازن فيما بين التقارير على نطاق المنظومة والتقارير المفردة والتقارير الشاملة المدة لوكالات مع كون ستة من المشاريع الجديدة الإحدى عشر بطابعها على نطاق المنظومة أو متعددة الوكالات. وجرى التركيز على قضايا الإدارة والمساءلة والكفاءة التي تعكس أولويات الدول الأعضاء. وتنتقل الوحدة من إجراءات الرصد التي اتخذتها الهيئات التشريعية، إلى رصد حالة تنفيذ التوصيات، إلى نظام يراقب التأثير المحتمل لتلك التوصيات، وتتبعها على مر الزمن للإبلاغ عن الأثر الفعلي. ولا يزال يجري استكمال هذا النظام ونتوقع إبلاغكم بالتقدم الملموس الذي أحرز في تقريرنا السنوي المقبل.

م. ديوراها واينز

الرئيسة

جنيف، ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥

ألف - إصلاح وحدة التفتيش المشتركة

١ - اتسم نشاط وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠٠٥ باستمرار الجهود الرامية إلى تحسين أساليب عملها ونوعية تقاريرها ومدى ملاءمتها. ووفقاً للإطار الاستراتيجي المعتمد في عام ٢٠٠٣ وتمشياً مع مختلف القرارات الموجهة لعملها، واصلت الوحدة تعزيز إجراءاتها لاختيار المواضيع لبرنامج عملها السنوي لضمان ملاءمة أنشطتها ومناسبتها من حيث التوقيت وجودتها وفعاليتها من حيث التكلفة وتأثيرها. وأصبحت تقييمات الإدارة للمنظمات المشاركة أداة تخطيط هامة في هذه العملية وشكلت مصدراً لمواضيع عديدة أُدرجت في برنامج العمل لعام ٢٠٠٦. وخلال عام ٢٠٠٥، قامت الوحدة بصقل المنهجية واستكملت ٧ تقييمات إضافية. وجرى حتى الآن الانتهاء من ١٤ تقييماً، بينما من المعتمز استكمال ٩ تقييمات في عام ٢٠٠٦. وسيجري التركيز في المستقبل على حفظ التقييمات المستكملة ومواصلة تحديثها.

٢ - وبغية القيام بصورة أفضل بتحديد تأثير توصياتها والإبلاغ عنها، اعتمدت الوحدة نظاماً يحدد مختلف فئات التأثير. وستتيح هذه المعايير النوعية والكمية إجراء تحليل منهجي لتأثير توصيات الوحدة على المنظمات المشاركة. وفي التقارير والمذكرات الإحدى عشر الصادرة في عام ٢٠٠٥، كانت أغلبية التوصيات (٦٣،٣ في المائة) موجهة إلى تحسين الإدارة عن طريق النهوض بالكفاءة، وتعزيز الفعالية أو تعزيز الضوابط والامتثال، بينما كانت ٣٠ في المائة أخرى موجهة إلى تعزيز التنسيق والتعاون، بما في ذلك عن طريق نشر أفضل الممارسات.

٣ - وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى تقرير الوحدة المعنون "جداول مرتبات موحدة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة" (JIU/REP/2005/5؛ انظر أيضاً A/60/582 حدد الوفورات المحتملة بنحو ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على مدى فترة ١٠ سنوات، وفي استعراض التنظيم والإدارة في المنظمة العالمية للملكية الفكرية أوصت الوحدة بعدم زيادة الميزانية وبدعم زيادة رسوم الطلبات في إطار معاهدة التعاون في شؤون براءات الاختراع، على الرغم من أن هذه الزيادات قد طلبتها أمانة المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وأسفرت تلك التوصية عن أن إجمالي رسوم الطلبات في عام ٢٠٠٥ قد انخفضت بنحو ١٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة عما هو متوقع لو كان قد تم اتباع اقتراح أمانة المنظمة بزيادة الرسوم؛ ومن المتوقع تحصيل مبلغ مماثل في عام ٢٠٠٦. وستحدث وفورات

أيضا في فترة السنتين ٢٠٠٧-٢٠٠٨، والتي يمكن تقديرها فقط فور استكمال الاستعراض المكتبي.

٤ - وأيدت الجمعية العامة في قرارها ٢٥٧/٦٠ المؤرخ ٨ أيار/مايو ٢٠٠٦ بناء على توصية لجنة البرنامج والتنسيق الإطار المعياري لتنفيذ الإدارة على أساس النتائج والذي وضعته الوحدة في سلسلة تقاريرها عن الإدارة على أساس النتائج في منظومة الأمم المتحدة. ويمكن أن يصبح الإطار أداة للأمين العام وهيئات الرقابة لقياس التقدم المحرز على طريق التنفيذ الفعال للإدارة على أساس النتائج في الأمم المتحدة.

٥ - وفي عام ٢٠٠٥، اعتمدت الوحدة الإجراءات المنقحة لعملها الداخلي. وترمي الإجراءات، في جملة أمور، إلى تعزيز تطبيق مبدأ الحكمة الجماعية (الفقرة ٢ من المادة ١١ من النظام الأساسي للوحدة) عن طريق عمليات استعراض الأقران على مختلف مستويات كل مشروع. وستبذل الوحدة المزيد من الجهود لجعل عملية استعراض الأقران وغيرها من خطوات ضمان الجودة أكثر اتساما بالفعالية، والتي تستهدف التقارير، التي تعتبر ملائمة وموجزة.

٦ - وقررت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٦٧/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ النظر في دورها الحادية والستين في تنفيذ أحكام القرار، والتي كانت ترمي إلى زيادة فعالية الوحدة. وتيسيرا لإجراء هذه المناقشة ترد في المرفق الثالث لهذا التقرير معلومات تفصيلية عن حالة تنفيذ تلك الأحكام.

باء - التقارير الصادرة في عام ٢٠٠٥

٧ - أصدرت الوحدة في عام ٢٠٠٥ تسعة تقارير ومذكرتين على النحو الوارد وصفه أدناه.

٨ - التقرير JIU/REP/2005/1، استعراض الإدارة والتنظيم في المنظمة العالمية للملكية الفكرية: الميزانية والرقابة والمسائل ذات الصلة - يعد هذا التقرير الثامن في سلسلة الاستعراضات الشاملة لتنظيم وإدارة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وركزت الوحدة في استعراضها على مسائل الميزانية والمسائل المالية، والممارسات المتعلقة بشؤون الموظفين وأنشطة الرقابة. وأوصت الوحدة، في جملة أمور، بإجراء استعراض مكتبي خارجي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية مع تجميد ميزانيتها حتى يكتمل هذا الاستعراض، وكذلك اتخاذ تدابير لترشيد الممارسات المتعلقة بشؤون الموظفين، وتعزيز فعالية واستقلال وظيفة الرقابة.

٩ - وفي تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠٠٥، طلبت جمعيات الدول الأعضاء للمنظمة العالمية للملكية الفكرية إلى المدير العام والهيئات المختصة بالمنظمة النظر في اتخاذ الإجراء المناسب الذي يمكن باتخاذها بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتقديم تقرير عنه في عام ٢٠٠٦. ووافقت جمعية معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع على أن يدرس المكتب الدولي للمنظمة المسائل التي أثارها وحدة التفتيش المشتركة بشأن دفع رسوم المعاهدة؛ وقررت لجنة التنسيق تعديل البند ٤-٨ (أ) من النظام الأساسي للموظفين بشأن التعيينات في الفئة العليا. وفي أعقاب توصيات الوحدة بتعزيز مهام الرقابة في المنظمة، اقترحت لجنة البرنامج والميزانية إنشاء لجنة لمراجعة الحسابات لكي تطلع، في جملة أمور، بتعزيز الرقابة الداخلية ورصد أداء مراجعة الحسابات.

١٠ - والتقارير JIU/REP/2005/2 الجزءان الأول والثاني، بعض التدابير الرامية إلى تحسين أداء منظومة الأمم المتحدة الشامل على الصعيد القطري - يقدم الجزء الأول من التقرير تاريخاً موجزاً لإصلاح مؤسسات الأمم المتحدة، مع التركيز بصفة خاصة على الأنشطة التشغيلية. وأوصى بوضع قائمة بالمقترحات السابقة للإصلاح في سياق مشروع الأمم المتحدة للتاريخ الثقافي بهدف الحفاظ على الذاكرة المؤسسية للمنظمة المتصلة بالإصلاح وتيسير الوصول إليها في المستقبل. واعترفاً بالاتجاهات الناشئة في التنمية، تناول الجزء الثاني من التقرير مسائل مثل تعزيز ثقافة للمشاركة من أجل تحسين التحليل والتخطيط وتنفيذ البرامج والنتائج؛ وتبسيط ومواءمة الإجراءات؛ وترشيد التواجد الميداني؛ ورصد التقدم المحرز في الأنشطة التشغيلية للتنمية؛ وتعزيز الشفافية. ونظرت اللجنة الثانية في التقرير في الدورة الستين للجمعية العامة في سياق مناقشتها للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة.

١١ - التقرير JIU/REP/2005/3، سياسات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى استخدام البرمجيات المفتوحة المصدر في الأمانات - يرمي التقرير إلى التوعية بزيادة استخدام البرمجيات المفتوحة المصدر بواسطة الإدارات العامة في جميع أنحاء العالم وإلقاء الضوء على بعض احتياجات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتركيب البرمجيات المفتوحة المصدر وزيادة استعمالها، على النحو المشار إليه في استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

١٢ - وقدمت توصيات، في جملة أمور، من أجل: كفالة الوصول العام إلى المعلومات وتعزيز تبادل المعارف؛ وإنشاء إطار الأمم المتحدة للتشغيل على عدة نظم على نطاق المنظومة، والذي يتيح إدماج البيانات وتبادلها؛ وإنشاء مستودع للحلول الناضجة التي

وضعتها مؤسسات المنظومة للبرامجيات المفتوحة المصدر وإتاحة الوصول إليه. ويشدد التقرير على الحاجة إلى وضع استراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فور إقرار الجمعية العامة لها، وعرضها على مجالس إدارة مؤسسات المنظومة، للنظر في التطبيقات التي تحقق المواءمة بين استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفردية وعلى نطاق المنظومة. ومن المتوقع أن تنظر اللجنة الخامسة في التقرير في الجزء الثاني من الدورة الستين المستأنفة للجمعية العامة.

١٣ - التقرير JIU/REP/2005/4، نظام موحد لكشوف المرتبات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة - تجاوزت استثمارات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في نظم المعلومات الإدارية بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على مدى السنوات العشر الماضية. ويمكن أن يؤدي اعتماد نهج مشترك مختلف لتنسيق الجهود الاستثمارية على نطاق المنظومة إلى وفورات هائلة وفوائد إضافية. والتقرير عبارة عن ورقة مفاهيم، تدرس أداء خدمة كشوف المرتبات في مختلف المؤسسات وتضع توصيات للتوجيه المستقبلي وتحسين نظم وعمليات كشوف المرتبات. وترمي التحليلات والتوصيات إلى توفير نقطة انطلاق لحل مستقبلي فعال من حيث التكلفة لوضع كشوف مرتبات متناسقة عبر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن تنظر اللجنة الخامسة في التقرير في الجزء الثاني من الدورة الستين المستأنفة للجمعية العامة.

١٤ - التقرير JIU/REP/2005/5، استعراض إدارة وتنظيم وأنشطة أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر - اضطلعت الوحدة، بناء على طلب أطراف الاتفاقية، باستعراض شامل لأنشطة أمانة الاتفاقية، وطبقت الوحدة، عند إعداد التقرير، الإطار المعياري، الذي وضعته في سلسلة تقاريرها لعام ٢٠٠٤ بشأن الإدارة القائمة على النتائج في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

١٥ - ويتناول التقرير المسائل المتعلقة بسياسات أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وأسلوب إدارتها، ووظائفها، وأنشطتها، وأدائها، وطرائق تمويلها، والمسائل المالية والمتعلقة بالميزانية فيها، وإدارة مواردها البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيها، والصلات المؤسسية مع الخدمات الإدارية المشتركة للأمم المتحدة، والتنسيق والتعاون بينها وبين أمانات الهيئات والاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة. وكذلك أُجريت مقارنة تفصيلية بين أمانات اتفاقيات ريو الثلاث، فيما يتعلق بالولاية والحصول على الموارد وملاك الموظفين.

١٦ - ولاحظ مؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر في دورته السابقة أن التقرير يوفر للأطراف وأصحاب المصلحة فرصة فريدة للإرشاد والتوجيه من أجل تشجيع التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقية (المقرر 3/COP.7). وقرر المؤتمر إنشاء فريق عامل مخصص مشترك بين الحكومات لما بين الدورات، يتولى مهمة استعراض تقرير وحدة التفتيش المشتركة بالكامل، ووضع مشروع خطة استراتيجية وإطار مدتها عشر سنوات، استناداً إلى نتائج ذلك الاستعراض وغيره من المساهمات. وسيقدم الفريق العامل تقريراً إلى مؤتمر الأطراف في دورته الثامنة التي ستعقد في عام ٢٠٠٧. وقد أكدت الجمعية العامة في قرارها ٢٠١/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ أهمية تنفيذ جميع القرارات التي اتخذها مؤتمر الأطراف، وبخاصة القرارات المتخذة في دورته السابعة بشأن متابعة، في جملة أمور، تقرير وحدة التفتيش المشتركة.

١٧ - التقرير JIU/REP/2005/6، الاستعراض الخارجي لتنفيذ الميزنة الاستراتيجية في إطار الإدارة القائمة على النتائج. منظمة العمل الدولية - قامت الوحدة، بناء على طلب منظمة العمل الدولية، بتقييم تنفيذ الميزنة الاستراتيجية في المنظمة. ويتضمن التقرير استنتاجات الوحدة وتوصياتها بهذا الخصوص. وقد ناقش مجلس إدارة المنظمة التقرير في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، واعتبر توصيات الوحدة ثمينة بوصفها دليلاً للخطوات الواجب اتخاذها لتنفيذ الإدارة القائمة على النتائج داخل المنظمة.

١٨ - التقرير JIU/REP/2005/7 و Corr.1، سياسات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى استخدام البرمجيات المفتوحة المصدر من أجل التنمية - في سياق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، ركز التقرير على الدور المحتمل للبرمجيات المفتوحة المصدر في تحقيق الأهداف المحددة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وخطة العمل التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

١٩ - ويوصي التقرير، في جملة أمور، بتأكيد دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق الأهداف، مع أخذ الإمكانيات الكامنة للبرمجيات المفتوحة المصدر بعين الاعتبار؛ وتوفير كامل الدعم للدول الأعضاء في اتخاذ مبادرات البرمجيات المفتوحة المصدر من أجل تحقيق الأهداف؛ وتشجيع شمولية التكنولوجيا الرقمية من خلال الحلول القائمة على البرمجيات المفتوحة المصدر في جملة حلول؛ وزيادة ترويج مبادرات الأمم المتحدة في مجال البرمجيات المفتوحة المصدر الموجهة نحو تحقيق الأهداف؛ ودعوة الجهات المانحة إلى توفير التمويل الكافي لمشاريع الحد من الفقر التي تستند إلى البرمجيات المفتوحة المصدر؛ ودعم شراكات أصحاب المصالح المتعددين التي يسهم فيها مختلف الأطراف المعنية بالبرمجيات

المفتوحة المصدر. ومن المتوقع أن تنظر اللجنة في التقرير في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، وأن ينظر فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية المقرر عقدها في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٢٠ - التقرير JIU/REP/2005/8، تدابير إضافية لتعزيز دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا - يتمثل الهدف من هذا التقرير في تحديد العوامل التي تحد من فعالية التعاون الإقليمي بين وكالات الأمم المتحدة في أفريقيا، ولا سيما من خلال اجتماعات المشاور الإقليمي التي تعقدها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واقتراح تدابير محددة لتحسين التنسيق والتعاون، دعماً للشراكة الجديدة. ومن المتوقع أن تنظر لجنة البرنامج والتنسيق في التقرير في دورتها السادسة والأربعين، وأن تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

٢١ - التقرير JIU/REP/2005/9، الخدمات المشتركة في فيينا: خدمات إدارة المباني - شكلت إدارة مجمع المباني المعروف باسم مركز فيينا الدولي جزءاً رئيسياً من تقرير وحدة التفتيش الصادر في عام ٢٠٠٢ بشأن الخدمات العامة والمشاركة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة في فيينا (JIU/REP/2002/12). وبناء على طلب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أجرت الوحدة في وقت لاحق استعراضاً أكثر تفصيلاً لدوائر إدارة المباني.

٢٢ - ويتناول التقرير التوزيع الحالي للخدمات المشتركة، والدور الذي تقوم به الدول الأعضاء في الإشراف، والشفافية والمساءلة، والرصد واتخاذ القرارات، ودور المراجعة الخارجية، وإمكانات الاستعانة بمصادر خارجية. وقد اعتبرت أمانة الوكالة التقرير مفيداً، لا سيما فيما يتعلق بالتنقيح المحتمل لمذكرة التفاهم الصادرة في عام ١٩٩٧ بشأن الخدمات المشتركة، فضلاً عن جهود تحسين المساءلة فيما يتعلق بإدارة المباني.

٢٣ - المذكرة JIU/NOTE/2005/1، استعراض تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج في منظمة الصحة للبلدان الأمريكية - طلبت إدارة منظمة الصحة للبلدان الأمريكية من وحدة التفتيش المشتركة إجراء الاستعراض في سياق عملية الإصلاح التي تجريها. وتهدف المذكرة إلى مساعدة المنظمة على التحرك نحو تنفيذ أسلوب الإدارة القائمة على النتائج، من خلال نهج استراتيجي بعيد المدى ومترابط. ومن شأن هذا النهج أن يدمج العناصر الحالية للإدارة القائمة على النتائج في استراتيجية متكاملة تشمل: (أ) عمليات التخطيط والبرمجة والميزنة والرصد والتقييم؛ (ب) نظام تفويض السلطة والمساءلة؛ (ج) إدارة أداء الموظفين والعقود. وقد رحبت إدارة المنظمة بالمذكرة ووضعت خطة عمل لتنفيذ توصيات الوحدة.

٢٤ - المذكرة JIU/NOTE/2005/2، استعراض إدارة جواز المرور الخاص بالأمم المتحدة - قام مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٣ بمراجعة عمليتي إدارة ومراقبة جواز المرور الخاص بالأمم المتحدة. ونظرا للشواغل الكثيرة التي أثارها هذه المراجعة، وطلبت الجمعية العامة في قرارها ٥٩/٢٧٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بأن يكفل الأمين العام وضع قواعد وسياسات وإجراءات مناسبة على نطاق المنظمة لتنظيم استخدامات جواز المرور، قامت الوحدة باستعراض شامل على نطاق المنظومة لإدارة الوثيقة. وركز الاستعراض على استخدام جواز المرور وإدارته من قبل الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكان الهدف من الاستعراض ضمان اتباع سياسات وإجراءات وممارسات فعالة ومتناسكة فيما يتعلق بإصدار هذه الوثائق واستخدامها وحفظها وتجديدها واستعادتها.

٢٥ - وأكدت المذكرة الحاجة إلى تحديد إجراءات مركزية لإصدار جوازات المرور، بما في ذلك إنشاء قاعدة بيانات مركزية تتضمن معلومات دقيقة ومستكملة، من أجل تعزيز إدارة جوازات المرور ومراقبتها ورصدها. وعُهد إلى إدارة شؤون السلامة والأمن بالأمانة العامة للأمم المتحدة بمهمة إعداد خطة عمل لمعالجة الشواغل المثارة.

جيم - متابعة التوصيات

٢٦ - لقد عززت الوحدة نظامها لمتابعة التوصيات خلال السنوات القليلة الماضية، على نحو ما ورد في التقارير السنوية السابقة. وقد أعربت الدول الأعضاء في عدة مناسبات عن دعمها لهذه الجهود واهتمامها بها، وأكدت الجمعية العامة في قرارها ٥٩/٢٦٧ ضرورة أن تدرج الوحدة في تقاريرها السنوية معلومات بشأن أنشطة التنفيذ التي تضطلع بها المنظمات والنتائج التي أحرزتها في متابعة توصيات الوحدة، بصيغتها التي أقرتها هيئاتها التشريعية، ومعلومات بشأن ما تتخذه المنظمات المشاركة من ترتيبات لتقديم تقارير عن تلك المسائل.

٢٧ - وفي عام ٢٠٠٥، طلبت الوحدة من المنظمات المشاركة فيها تقديم معلومات مستكملة عن الموافقة على توصيات وحدة التفتيش المشتركة وقبولها في التقارير الصادرة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤. ويدل تحليل للبيانات المتاحة على أن نسبة قبول التقارير والمذكرات التي تم منظمته واحدة فقط والموجهة إليها (أي التقارير عن وكالة واحدة)، بلغت ٩٠ في المائة في أواخر عام ٢٠٠٥^(١)، وهي نسبة يمكن اعتبارها مرضية جدا. أما بالنسبة للتقارير والمذكرات التي تم أكثر من منظمة والموجهة إليها (أي التقارير على نطاق المنظومة والتقارير الشاملة لعدة وكالات)، فليس بالإمكان تحديد مدى قبولها بدقة في هذه المرحلة،

(١) لا تشمل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية التي استخدمت في تقريرها نموذجًا مختلفًا.

نظرا لعدد الجهات والمعايير المشمولة، والوقت التي تستغرقه الهيئات التشريعية لجميع المنظمات المعنية للنظر في التقارير، وصعوبة الحصول على بيانات كاملة وموثوقة.

٢٨ - وتقوم الوحدة حاليا بتنقيح نظام المتابعة الخاص بها، بما يمكنها من جمع المعلومات، ليس فقط عن مدى قبول التوصيات، بل وكذلك عن حالة تنفيذها والتأثيرات المحققة. وستشمل هذه الجهود وضع منهجية محسنة لتحديد مدى قبول التقارير على نطاق المنظومة ومستويات تنفيذها.

٢٩ - وكخطوة هامة في سبيل تحديد كل من النتائج المتوخاة والمحققة للتوصيات، وتقديم التقارير عنها بصورة أفضل، اعتمدت الوحدة ثمانية أنماط من التأثيرات، كما يلي:

- (أ) تحسين الإدارة عن طريق زيادة الفعالية؛
- (ب) تحسين الإدارة عن طريق زيادة الكفاءة؛
- (ج) تحقيق وفورات مالية كبيرة مرة واحدة أو بشكل متكرر؛
- (د) تحسين الإدارة عن طريق تعزيز الرقابة والامتثال؛
- (هـ) تحسين الإدارة عن طريق تعميم أفضل الممارسات؛
- (و) تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين المنظمات المشاركة؛
- (ز) تعزيز المساءلة؛
- (ح) تأثيرات أخرى.

٣٠ - وستسمح هذه المعايير النوعية والكمية بإجراء تحليلات منتظمة لتأثير توصيات الوحدة على المنظمات المشاركة. والتأثير المتوخى للتوصيات المائة والعشرين الواردة في ١١ تقريرا ومذكرة صدرت في عام ٢٠٠٥ على النحو التالي:

فئات التأثير	عدد التوصيات	النسبة المئوية
تعزيز الفعالية	١٩	١٥,٨
تعزيز الكفاءة	٣٩	٣٢,٥
الوفورات المالية	١	٠,٨
تعزيز الرقابة والامتثال	١٨	١٥,٠
تعميم أفضل الممارسات	١٨	١٥,٠
تعزيز التنسيق والتعاون	١٨	١٥,٠
تعزيز المساءلة	٢	١,٧
تأثيرات أخرى	٥	٤,٢
المجموع	١٢٠	١٠٠,٠

٣١ - ويلاحظ أن أهم نمطين من أنماط التأثير هما تعزيز الإدارة عن طريق تحسين الكفاءة (٣٢,٥ في المائة) وعن طريق تحسين الفعالية (١٥,٨ في المائة)، على نحو ما طالبت بذلك المادة ٥ من النظام الداخلي لوحدة التفتيش المشتركة، وأكدته قرارات متتالية اتخذتها الجمعية العامة بشأن الوحدة.

٣٢ - وسيتم تحديد التأثير الفعلي حال تلقي بيانات كافية من المنظمات المشاركة عن تنفيذ التوصيات المقدمة. غير أنه، كما ورد في الفرع باء أعلاه، فإن استعراضات التنظيم والإدارة في المنظمة العالمية للملكية الفكرية، والدراسة المتعلقة بالإدارة القائمة على النتائج في منظومة الأمم المتحدة قد حققت بالفعل تأثيرات هامة يمكن قياسها.

٣٣ - وينبغي كذلك الإشارة إلى أن الجمعية العامة أكدت من جديد في الفقرة ٢٧ من القرار ٢٦٧/٥٩ طلبها إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة بأن يتخذوا الخطوات اللازمة لتيسير النظر في نظام متابعة تقارير الوحدة واتخاذ الإجراءات بشأنه، إن لم يكونوا قد قاموا بذلك بعد، ودعت الأجهزة التشريعية المعنية إلى النظر في هذا النظام واتخاذ إجراءات في هذا الصدد. وقد واصلت الوحدة حوارها مع تلك المنظمات المشاركة التي ما زالت لم تعتمد نظام المتابعة اعتماداً تاماً (أي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، ومنظمة السياحة العالمية) وستستطلع مع هذه المنظمات طرائق محددة لتقديم التقارير.

دال - العلاقات مع هيئات الرقابة الأخرى

٣٤ - عُقد اجتماع ثلاثي مع مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية بالأمم المتحدة، على غرار ما جرى في السنوات السابقة. واستضاف الاجتماع مجلس مراجعي الحسابات، وعُقد بنظام التداول عن طريق الفيديو في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وناقشت الأطراف مسألة الرقابة في مجال تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك إمكانية اعتماد مختلف هيئات الرقابة استراتيجية مشتركة تتعلق بتكنولوجيا المعلومات. وناقشت الأطراف أيضاً الدروس المستفادة من لجنة التحقيق المستقلة في برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء، مثل الحاجة إلى تنسيق أفضل وفي وقت أسبق بين وكالات الأمم المتحدة وفيما بين هيئات الرقابة الداخلية والخارجية التابعة لها، فيما يتعلق بالبرامج المستقبلية الكبيرة التي تشارك فيها عدة وكالات.

٣٥ - وتستمر الوحدة في السعي للاستفادة من أوجه التداؤب مع عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية، كما يدل على ذلك استعراض إدارة جواز المرور الخاص بالأمم المتحدة

(JIU/NOTE/2005/1)، الذي استند إلى مراجعة ذات صلة أجراها المكتب، وجرى توسيع نطاقها لتشمل منظومة الأمم المتحدة برمتها. وبنفس الطريقة فإنه، استنادا إلى تقييم مواضيعي أخير أجراه المكتب لشبكات إدارة المعارف في الأمانة العامة للأمم المتحدة (E/AC.51/2006/2)، ستجري الوحدة استعراضا لشبكات إدارة المعارف مع التركيز على الوكالات المتخصصة.

٣٦ - وعموما، فإن الحوار بين هيئات الرقابة الداخلية والخارجية في الأمم المتحدة أصبح عملية مستمرة. فقد أُجريت اتصالات على أساس منتظم مع هيئات الرقابة الأخرى، سواء فيما يتعلق بإعداد تقارير محددة أو في الجهود الرامية إلى تعيين مجالات اهتمام مشتركة وتحديد أوجه الازدواج أو التداخل المحتملة. وثمة إدراك متزايد بأن هذه الهيئات مشتركة في هدف كفالة أقصى قدر من الفعالية والكفاءة في استخدام موارد المنظمة، على الرغم من التمايز والتكامل الواضح بين ولاياتها ووظائفها، وأن عليها أن تسعى معا للإسهام في تحقيق هذا الهدف. وتعمل الوحدة أيضا على تعزيز هذا النوع من الحوار مع هيئات الرقابة في منظمات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

هاء - الأمانة

٣٧ - ظل التكوين العام لأمانة وحدة التفتيش المشتركة دون تغيير. وخلال الفترة قيد الاستعراض كانت الأمانة تضم ١٩ وظيفة كما يلي: وظيفة واحدة من الرتبة مد-٢ (الأمين التنفيذي)، ووظيفتان من الرتبة ف-٥ (موظفا بمحوث أقدم)، وثلاث وظائف من الرتبة ف-٤ (موظفو محوث)، وثلاث وظائف من الرتبة ف-٣ (موظفو محوث)، و ١٠ وظائف من فئة الخدمات العامة، ولم يُعهد إلى أي من هذه الوظائف بتقديم دعم مباشر للمفتشين. وقد عُهد إلى مساعدي البحوث الستة بمشاريع محددة، بينما يتولى الأربعة الآخرون من فئة الخدمات العامة توفير الدعم في مجالات الإدارة وتكنولوجيا المعلومات وإدارة الوثائق وغير ذلك من أشكال الدعم الأخرى للوحدة.

٣٨ - وبلغ حجم الاعتماد الإجمالي النهائي لوحدة التفتيش المشتركة ١٠ ٣٩٥ ٧٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ خُصص منه مبلغ ٩ ٦٥٧ ٧٠٠ دولار (٩٢,٩ في المائة) لتكاليف الموظفين و ٤٣٤ ٤٠٠ دولار (٤,٢ في المائة) لتكاليف السفر و ٣٠٣ ٦٠٠ دولار (٢,٩ في المائة) للتكاليف الأخرى غير المتصلة بالموظفين.

٣٩ - ولا تزال محدودية القدرات البحثية للوحدة مدعاة للقلق الشديد. فقد تمت الإشارة إلى ذلك في تقرير الوحدة عن الاستعراض الأولي لنظامها الأساسي وطرق عملها (انظر A/58/343). وتشكل النسبة الحالية للمفتشين بالمقارنة بموظفي البحوث (١١ مفتشا يدعمهم ٨ موظفين للبحوث فقط) عائقاً لإنتاج الوحدة وتؤثر في إكمال المشاريع بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب. ولذلك تعمل الوحدة على استكشاف السبل لتعزيز نسبة موظفي البحوث بالفئة الفنية إلى المفتشين بما في ذلك عن طريق تحويل وظائف من فئة الخدمات العامة إلى وظائف بالفئة الفنية وسوف تقدم اقتراحاً عملياً في مقترحاتها بشأن الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٤٠ - وتعمل الوحدة على شغل إحدى الوظائف من الرتبة ف - ٣ بتعيين موظف للتحقيقات والتفتيش. وتعتبر هذه خطوة أولى لإنشاء قدرة داخلية للتحقيق مما يتيح للوحدة إجراء التحقيقات حسب ما يقتضي النظام الأساسي (الفقرة ١ من المادة ٥) وحسبما تقتضي الحاجة.

٤١ - وتعتبر نوعية الدعم الذي تتلقاه الوحدة من أمانتها عاملاً في قيمة الناتج الذي تصدره الوحدة وأهميته وتوقيته. وكما هو الحال في أي منظمة أخرى يعتبر التدريب والتعلم عاملين أساسيين لتحسين مجالات التخصص في الوحدة والاحتفاظ بها. ونظمت الوحدة في عام ٢٠٠٥ حلقة عمل لمدة أسبوع واحد لكل من المفتشين وأعضاء الأمانة عن أثر التقييم وذلك من أجل تحسين المنهجية لوضع التوصيات وقياس أثرها. واشترك موظفو الوحدة في مختلف حلقات التدريب والمهارات الفنية الأخرى لزيادة صقل خبراتهم. وتم تعيين منسق للتدريب لمساعدة الأمين التنفيذي في تحديد الاحتياجات والفرص التدريبية. كما تم إعداد خطة تدريبية لأمانة وحدة التفتيش المشتركة كما أوصى بذلك مجلس مراجعي الحسابات. وتم صرف ٢٢ ٩٠٠ دولار في عام ٢٠٠٥ لتحسين المهارات الفنية والتقنية للوحدة.

٤٢ - وتم في الفترة المشمولة بالتقرير تجهيز غرفة الاجتماعات لوحدة التفتيش المشتركة بمرافق التداول عن طريق الفيديو. ويتوقع أن يساهم هذا الاستثمار في تيسير عقد الاجتماعات مع الوكالات المشاركة والوكالات الأخرى والمساعدة في استخدام الوقت المخصص للسفر والأموال المحدودة المخصصة للسفر بشكل أفضل.

٤٣ - وأجرى مجلس مراجعي الحسابات مراجعة لأمانة وحدة التفتيش المشتركة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ شملت فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وركزت مراجعة الحسابات على الإدارة المالية والضوابط المالية، وإدارة الممتلكات والمخزونات، وإدارة الموارد البشرية، ولم تكشف عن أية مسائل مهمة.

واو - القضايا الأخرى

رفع الحصانة عن أحد المفتشين

٤٤ - في أواخر عام ٢٠٠٥، قام الأمين العام، دون إبلاغ رئيس الجمعية العامة أو التشاور برفع الحصانة عن أحد المفتشين كمي تجري السلطات السويسرية تحقيقا معه. وتمت تبرئة المفتش المعني من ارتكاب أية مخالفات كما تم إغلاق القضية بعد ذلك.

٤٥ - ووفقا للبند ١ (هـ) من النظام الأساسي الذي ينظم مركز المسؤولين بخلاف موظفي الأمانة العامة والخبراء القائمين بمهمة وحقوقهم وواجباتهم الأساسية^(٢) وفي حالة بروز مسألة تتعلق بتطبيق الامتيازات والحصانات التي تتمتع بها الأمم المتحدة وفقا للمادة ١٠٥ من ميثاقها يتعين أن يقوم الأمين العام قبل أن يقرر ما إذا كان ينبغي رفع الحصانة عن مسؤول بخلاف موظفي الأمانة العامة بإبلاغ الهيئات التشريعية التي عينت المسؤول ووضع آرائها في الاعتبار. وفي الحالة المشار إليها، كان يتعين على الأمين العام أن يبلغ رئيس الجمعية العامة ويلتمس رأيه قبل اتخاذ قرار برفع الحصانة عن المفتش.

٤٦ - إلا أن هذا الإبلاغ والتشاور لم يحدثا. كما أنه لم يرد أي رد على الطلبات التي قدمها المفتش المعني ورئيس الوحدة إلى الأمين العام لبيان الترتيبات المتخذة لتنفيذ الالتزام بإبلاغ الجمعية العامة. واعترف الموظفون في مكتب الشؤون القانونية في اجتماع عقده مع الرئيس بأن الإجراءات المتوخاة في النظام الأساسي المذكور أعلاه لم تتبع.

٤٧ - وتشعر الوحدة بالقلق لأن أحكام النظام الأساسي الذي ينظم مركز المسؤولين المنتخبين وحقوقهم وواجباتهم الأساسية والتي اعتمدها الجمعية العامة لضمان نزاهة العملية التي تحمي جميع الموظفين المعينين لم تحترم في هذه القضية. وكتبت الوحدة رسالة مفصلة إلى رئيس الجمعية العامة بشأن هذه المسألة وهي تأمل في اتخاذ الإجراءات الملائمة. وترى الوحدة أن من واجبها توجيه انتباه الجمعية العامة إلى هذه المسألة.

(٢) اعتمده الجمعية العامة في قرارها ٢٨٠/٥٦ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢، وصدر في شكل نشرة للأمين العام ST/SGB/2002/9.

برنامج العمل لعام ٢٠٠٦

٤٨ - أقرت وحدة التفتيش المشتركة في دورتها المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٦ جدول أعمالها لعام ٢٠٠٦. ومن أجل إتاحة الفرصة لأعضاء اللجنة الخامسة للجمعية العامة لاستعراض برنامج العمل للوحدة بطريقة مناسبة من حيث التوقيت، كما طالب بذلك أعضاء اللجنة في الدورة الستين للجمعية العامة قررت الوحدة تقديم نسخة مسبقة لبرنامج العمل إلى اللجنة الخامسة في الجزء الأول من الدورة الستين المستأنفة في شكل ورقة غرفة اجتماعات^(٣). وتعمل الوحدة حاليا على استكشاف الخيارات لتعديل عملية التخطيط بما بغرض اعتماد وتقديم برنامج عملها في مرحلة مبكرة.

٤٩ - وراعت الوحدة عند اعتمادها لبرنامج عملها لعام ٢٠٠٦ طلب الجمعية العامة بأن تركز أساسا على تحديد سبل تحسين الإدارة وكفالة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. ووفقا للإجراءات الموصوفة في تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٤^(٤)، استخدمت الوحدة المصادر التالية لتحديد المواضيع لبرنامج عملها لعام ٢٠٠٦: تقييماها الإدارية؛ وتحليل النقاط المشتركة في جداول أعمال الهيئات التشريعية للمنظمات المشاركة؛ والمقترحات الواردة من أمانات تلك المنظمات، أو التي قام بصياغتها فرادى المفتشين. كما راعت الوحدة أيضا الاستعراضات التي قامت الهيئات الرقابية الأخرى بتنفيذها أو بتخطيطها.

متابعة الاستعراض الإداري لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٥٠ - قدمت وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠٠٣ تقريراً بعنوان "الاستعراض الإداري لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان" (JIU/REP/2003/6). وطلبت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٧٣/٢٠٠٤ المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ إلى وحدة التفتيش المشتركة مساعدتها في رصد تنفيذ القرار بطريقة منهجية، وتقديم تقرير متابعة يتضمن استعراضاً شاملاً لتنفيذ قرارات اللجنة وهيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية الأخرى فيما يتعلق بتنظيم المفوضية وادائها وبرامجها، ولا سيما فيما يتعلق بتأثير سياسات التعيين وتشكيل الموظفين إلى اللجنة في دورتها الثالثة والستين وإلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

(٣) جرى منذ ذلك الحين زيادة صقل برنامج العمل، مما نتج عنه إدخال بعض التعديلات.

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الستون، الملحق رقم ٣٤ (A/60/34).

شيخوخة الموارد البشرية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٥١ - أوضحت التقييمات الإدارية والدراسات الأخرى المتعلقة بإدارة الموارد البشرية التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة أن شيخوخة الموارد البشرية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تشير إلى ارتفاع عدد حالات التقاعد في السنوات القادمة وضرورة توجيه المزيد من الاهتمام للاحتفاظ بالذاكرة المؤسسية والمعرفة الإدارية والخبرة السياسية والبشرية المرتبطة برأس المال البشري الحالي والمغادر.

٥٢ - وستجري الوحدة تقييما للأبعاد العامة للمشكلة في منظومة الأمم المتحدة وتحدد الآثار المحتملة على إدارة الموارد البشرية، بما في ذلك سياسة التعاقب والتعيين، والأثر المالي على الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة وعلى المؤسسات المعنية فيما يتعلق على سبيل المثال بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وسوف يحاول التقرير استعراض السياسات المطبقة حاليا في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لمعالجة هذه القضايا واستكشاف أفضل الممارسات التي تتبعها المؤسسات لمعالجة المشكلة.

تنقل الموظفين في الأمم المتحدة

٥٣ - يمثل تنقل الموظفين مسألة تدعو إلى القلق الشديد للدول الأعضاء وللأمانة العامة للأمم المتحدة وللموظفين ككل. وفي حين يعتبر التنقل عنصرا حيويا في إدارة الموارد البشرية وإدارة شؤون الموظفين، يتعين النظر بعناية إلى الاعتبارات الأخرى، ولا سيما الحاجة إلى التخصص والحفاظ على الذاكرة المؤسسية وما ينطوي على ذلك من تكاليف.

٥٤ - وستركز الوحدة في استعراضها لتنقل الموظفين على ما يلي:

(أ) كيفية إدماج أفضل الممارسات والدروس المستخلصة من جانب مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى في السياسة الحالية؛

(ب) آثار سياسات التنقل على أداء الموظفين وحوافزهم والتطوير الوظيفي؛

(ج) أي معوقات قد تواجه التنقل في السياسات والممارسات المتعلقة بالموارد البشرية؛

(د) ما تنطوي عليه مشاريع التنقل من تكاليف؛

(هـ) الإدارة المتسمة بالكفاءة والفعالية لمشاريع التنقل.

٥٥ - ويتمثل الهدف من هذا الاستعراض في تزويد الجمعية العامة بتقييم خارجي مستقل لجدوى وفائدة سياسة التنقل الحالية للأمم المتحدة وفعاليتها من حيث التكلفة وتأثيرها.

تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج في الأمم المتحدة

٥٦ - طبقت وحدة التفتيش المشتركة الإطار المعياري لتنفيذ الإدارة القائمة على النتائج (JIU/REP/2004/5) في استعراضاتها لإدارة وتنظيم العديد من المنظمات، ولا سيما منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومنظمة العمل الدولية. وسوف يستخدم إطار العمل كأساس لاستعراض تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

٥٧ - وينبغي أن يفضي التنفيذ الرشيد والشامل للإدارة القائمة على النتائج في منظومة الأمم المتحدة إلى إجراء تحسينات ملموسة في صياغة وتنفيذ برامجها وأنشطتها وما يرتبط بها من وفورات. ويبدو أن الوقت قد حان لإجراء استعراض خارجي حاسم لهذا الموضوع من قبل وحدة التفتيش المشتركة، يضع في الاعتبار العملية المعقدة للإصلاح التي تشهدها الأمم المتحدة حالياً.

٥٨ - وسوف يزود الاستعراض المقترح لوحدة التفتيش المشتركة الأمم المتحدة بمجموعة من الممارسات والخبرات الثمينة في تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج داخل وخارج الأمم المتحدة ويساعد في ألا تعمل الأمم المتحدة بمعزل عن شريكاتها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وكما اقترح برنامج الأمم المتحدة للبيئة، سوف يجري الاستعراض تقييماً أيضاً لجدوى وفعالية نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق كإحدى الأدوات الرئيسية لتنفيذ الإدارة القائمة على النتائج في الأمم المتحدة.

الاستعراض الإداري للإدارة البيئية في منظومة الأمم المتحدة

٥٩ - وفي الفقرة ١٦٩ من نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠) سلّم رؤساء الدول والحكومات بالحاجة إلى أنشطة بيئية في منظومة الأمم المتحدة أكثر كفاءة مع تعزيز التنسيق وتحسين إساءة المشورة والتوجيه في مجال السياسات، وتعزيز مستوى المعارف العلمية، والتقييم والتعاون، والامتنال الأفضل لأحكام المعاهدات، وتكامل الأنشطة البيئية بصورة أفضل في إطار التنمية المستدامة على الصعيد التنفيذي بوسائل منها بناء القدرات. وتحقيقاً لهذه الغاية، تم الاتفاق على استكشاف إمكانية وجود هيكل مؤسسي أكثر تماسكاً لمعالجة هذه الحاجة، والبناء على المؤسسات القائمة والصكوك المتفق عليها دولياً، وكذلك الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والوكالات المتخصصة.

٦٠ - ويهدف الاستعراض الإداري للإدارة البيئية الذي اقترحه وحدة التفتيش المشتركة إلى تحديد المعوقات الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتوفير الدعم من جانب كيانات الأمم المتحدة

للتنفيذ المتكامل للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وسيقترح اتخاذ تدابير لتعزيز التنسيق فيما بين مختلف الكيانات التي تقدم الدعم. كما سيركز الاستعراض أيضا على إمكانيات التنسيق والاتساق بشكل أفضل المتولدة من استخدام مبادرات التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فضلا عن عمل فريق الإدارة البيئية الذي يرأسه برنامج الأمم المتحدة للبيئة والآليات المشتركة بين الوكالات ذات الصلة بالبيئة والعاملة في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وسيضع الاستعراض في الاعتبار الاقتراحات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن التقييم البيئي لمشتريات وكالات الأمم المتحدة واقتراحات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن تقييم مبادرات التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتفاعلات بين الأمم والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

مكاتب الاتصال بمؤسسات الأمم المتحدة

٦١ - تمثل مكاتب الاتصال صلات حية فيما بين المنظمات وفيما بين عناصر أخرى للمنظمة الكبيرة والموجودة في مواقع مختلفة. ويوجد حاليا أكثر من ٥٠ مكتبا للاتصال. والمفترض أن تضطلع بدور هام في تنسيق ومواءمة عمل منظومة الأمم المتحدة، ولكن وظائفها لا تكون عادة معروفة بشكل جيد للهيئات الإدارية للمنظمات.

٦٢ - وستقوم الوحدة من خلال عمليات التفتيش بما يلي:

(أ) باستعراض ولايات مكاتب الاتصال والأسباب التي أدت إلى إنشائها والقضايا ذات الصلة باستمرارها؛ وتزويدها بالموظفين أو توسيع نطاقها أو توحيدها والمستوى الحالي للتمثيل والاتصالات؛

(ب) تحديد مختلف الوظائف التي تضطلع بها المكاتب وتحديد كفاءتها وفعاليتها؛

(ج) تقييم الأهمية المستمرة لمكاتب الاتصال ومزاياها النسبية في سياق تكنولوجيات الاتصالات الجديدة.

٦٣ - وستعمل الوحدة في تقريرها إلى تحديد أفضل الممارسات القائمة، ولا سيما تلك التي تستفيد بالكامل من الشبكات القائمة والمحتملة للصلات البشرية والعلاقات المهنية.

استخدام التكنولوجيات الصوتية والتداول عن طريق الفيديو عبر شبكة الإنترنت في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٦٤ - تم اختيار موضوع استخدام الإمكانيات الصوتية والتداول عن طريق الفيديو عبر شبكة الإنترنت للاستعراض كنتيجة لممارسة التقييم الإداري الذي أجرته الوحدة على مدى

السنتين السابقتين. وأدى هذا التقييم إلى استنتاج مفاده توافر إمكانيات لخفض تكاليف الاتصالات السلكية واللاسلكية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بالاستخدام المناسب للتكنولوجيات الجديدة.

٦٥ - وستقدم الوحدة تقريراً عن الترتيبات القائمة لتقديم خدمات مختارة في مجال خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن فرص تغيير الممارسات الحالية وإمكانية تنفيذ ذلك بغية خفض التكاليف وتحسين الخدمات، لا سيما باستخدام تكنولوجيات الصوت والتداول عن طريق الفيديو عبر الإنترنت.

برامج رُسل الخير ومساهماتها في تحقيق أهداف منظومة الأمم المتحدة

٦٦ - منذ عام ١٩٥٤، عندما عينت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أول رسول خير للأمم المتحدة، استُخدمت هذه البرامج بشكل متزايد ووسّع نطاقها داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وتهدف هذه البرامج إلى توعية الجمهور وتعبئة الدعم الفعال لأهداف وغايات الأمم المتحدة، من خلال الموهبة والشهرة والحضور الملموس لشخصيات مشهورة من مختلف الأصول والخلفيات. ويوجد حالياً بضع مئات من رسل الخير في مختلف المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

٦٧ - وسيقيّم الاستعراض المعتمَد للوحدة، الذي يستند إلى مقترح قدمته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، التكاليف والفوائد، والمخاطر والفرص الكامنة في استخدام الشخصيات العامة الذائعة الصيت كرسول خير والمهام الإدارية ذات الصلة باستخدامها. ويهدف الاستعراض إلى الإسهام في تنسيق ومواءمة الترتيبات الحالية على نطاق المنظومة، بتعميم أفضل ممارسات وإجراءات اختيار رسل الخير وتعيينهم وتحديد أنشطتهم. وبالقيام بذلك سيساعد على زيادة فعالية برامج رُسل الخير من أجل تعزيز الأولويات العالمية والإقليمية داخل منظومة الأمم المتحدة.

استعراض التقدم الذي أحرزته مؤسسات الأمم المتحدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٦٨ - اعتمد قادة العالم في عام ٢٠٠١ إعلان التزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)^(٥) سعياً لتحقيق الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية (القيام بحلول عام ٢٠١٥ بوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والبدء في عكس اتجاهه). وفي مؤتمر القمة

(٥) انظر قرار الجمعية العامة د-٢٦/٢٠٠١.

العالمي لعام ٢٠٠٥، تعهد قادة العالم بالتنفيذ التام لجميع الالتزامات الواردة في الإعلان عن طريق مضاعفة الجهود المبذولة في مجالات الوقاية والرعاية والعلاج والدعم حتى تُتاح لكل شخص دون استثناء إمكانية الوصول إلى هذه البرامج المنقذة للحياة.

٦٩ - وفي الاستعراض المقترح ستجري الوحدة تقييماً للتقدم المحرز منذ اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية في عام ٢٠٠٠. وسيركز على دور ومشاركة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تحقيق الهدف من أجل تزويد الدول الأعضاء بتقييم موضوعي لكفاءة وفعالية السياسات والبرامج المنفذة وتقديم توصيات ملموسة عن الخطوات المقبلة. وسيقيم أيضاً فعالية التنسيق والتعاون فيما بين مختلف كيانات الأمم المتحدة المشاركة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

استعراض الإدارة والتنظيم في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

٧٠ - في شباط/فبراير ٢٠٠٤، طلب الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية إلى وحدة التفتيش المشتركة إجراء استعراض لنظم وإجراءات الرقابة المالية التي تتبعها أمانة المنظمة. واستجابة لهذا الطلب، وُجّهت رسالة إدارية سرية للأمين العام عن مدى ملاءمة الضوابط الداخلية في المنظمة التي ضمت مجموعة من التوصيات التي كان ينبغي اعتبارها خطوة أولى نحو استعراض أكثر تفصيلاً لإدارتها وتنظيمها.

٧١ - وسيجري الاستعراض الشامل لإدارة وتنظيم المنظمة في عام ٢٠٠٦، ويُضاف إلى سلسلة التقارير التي اضطلعت بها الوحدة في الأعوام الأخيرة. وسيركز الاستعراض على ما يلي: الإدارة؛ والهيكلة التنظيمي والإدارة التنفيذية؛ وتنفيذ الإدارة القائمة على النتائج؛ وإدارة الموارد البشرية؛ وإدارة المعلومات؛ والرقابة. وعند إعداد هذا التقرير، سيجري أيضاً استعراض تنفيذ التوصيات الواردة في الرسالة الإدارية السرية لعام ٢٠٠٤.

استعراض الإدارة والتنظيم في منظمة الطيران المدني الدولي

٧٢ - كجزء من سلسلة الاستعراضات المتعلقة بالإدارة والتنظيم في المنظمات المشاركة التي تضطلع بها الوحدة، سيسعى استعراض منظمة الطيران المدني الدولي إلى تحديد المجالات التي تحتاج إلى التحسين في المجالات الرئيسية لإدارة وتنظيم المنظمة، لا سيما تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج في شؤون الإدارة العامة؛ والتخطيط والبرمجة والميزنة؛ وإدارة الموارد البشرية؛ وإدارة المعلومات؛ والرقابة.

تكوين وحدة التفتيش المشتركة

- ١ - كان تشكيل الوحدة لعام ٢٠٠٥ على النحو التالي (تنتهي مدة العضوية (أو انتهت بالفعل) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر من العام المشار إليه بين قوسين):
- إيون غوريتا (رومانيا)، الرئيس (٢٠٠٥)
- ديورا وايتز (الولايات المتحدة الأمريكية)، نائبة الرئيس (٢٠٠٧)
- دوريس بيرتراند (النمسا) (٢٠٠٥)
- إيفن فونتين أورتيغز (كوبا) (٢٠٠٧)
- تادانوري إنوماتا (اليابان) (٢٠٠٩)
- خوان لويس لارابوري (بيرو) (٢٠٠٨)^(١)
- وولفغانغ مونش (ألمانيا) (٢٠٠٥)
- لوي - دومينيك ويدراوغو (بوركينافاسو) (٢٠٠٥)
- تانغ غوانغتينغ (الصين) (٢٠٠٧)
- فيكتور فيسليك (الاتحاد الروسي) (٢٠٠٧)
- محمد يوسف (جمهورية تنزانيا المتحدة) (٢٠٠٧)
- ٢ - وعينت الجمعية العامة في جلستها العامة ١١٦ من دورتها التاسعة والخمسين، المعقودة في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٥، جيرار بيرو (فرنسا)، وبابا لوي فول (السنغال)، وإيستفان بوستا (هنغاريا)، وسيهان تيرزي (تركيا) لمدة عضوية تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.
- ٣ - ووفقا للمادة ١٨ من النظام الأساسي للوحدة، التي تنص على أن تنتخب الوحدة كل سنة من بين المفتشين رئيسا ونائبا للرئيس، انتخبت الوحدة بالإجماع السيدة ديورا واينز (الولايات المتحدة الأمريكية) رئيسة وخوان لويس لارابوري (بيرو) نائبا للرئيسة للسنة التقويمية ٢٠٠٦.

(أ) عين السيد خوان لويس لارابوري اعتبارا من ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ خلفا لكريستوفر توماس (ترينيداد وتوباغو) الذي استقال من منصبه اعتبارا من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

المرفق الثاني

قائمة بالمنظمات المشاركة والنسب المئوية لخصصها في تكلفة وحدة التفتيش
المشتركة في عام ٢٠٠٥

٣١,٧	الأمم المتحدة
١٠,٠	برنامج الأغذية العالمي
١٤,٧	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢,٦	صندوق الأمم المتحدة للسكان
٠,٥	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
٩,٦	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
٣,٤	منظمة العمل الدولية
٥,٨	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
٤,٤	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
١,١	منظمة الطيران المدني الدولي
٧,٨	منظمة الصحة العالمية
٠,٣	اتحاد البريد العالمي
١,٣	الاتحاد الدولي للاتصالات
٠,٦	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
٠,٤	المنظمة البحرية الدولية
١,٢	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
١,٥	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
٠,١	منظمة السياحة العالمية
٣,٠	الوكالة الدولية للطاقة الذرية

(أ) تشمل الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومركز التجارة الدولية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

حالة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦٧/٥٩

قررت الجمعية العامة، في الفقرة ٢٩ من القرار ٢٦٧/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أن تنظر في دورتها الحادية والستين في تنفيذ أحكام ذلك القرار التي تهدف إلى زيادة فعالية وحدة التفتيش المشتركة. وترد فيما يلي معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ أحكام القرار ذات الصلة:

”١٠ - تؤكد من جديد أحكام الفقرة ٢ من المادة ١١ من النظام الأساسي للوحدة، وتطلب أن تتحمل الوحدة ككل المسؤولية أيضا لدى ممارسة حكمتها الجماعية فيما يتعلق بجميع تقاريرها ومذكراتها وتوصياتها، من أجل تحسين فعالية الوحدة“؛

تلتزم الوحدة الآن بشكل دقيق بمبدأ الحكمة الجماعية، وتخضع جميع التقارير والمذكرات لاستعراض الأقران وللمناقشة بواسطة الوحدة ككل، في كل من مرحلي صياغة المشروع وإعداد الصيغة النهائية.

”١٣ - تقرر أيضا أن تتم الموافقة على برنامج عمل الوحدة بصورة جماعية وأن يوفر البرنامج المبرر المنطقي للاختيار وكذلك أهمية النتيجة المتوخاة في تحسين الإدارة وطرائق العمل والتشجيع على زيادة التنسيق بين المنظمات“؛

جاء برنامج العمل نتيجة لعملية تمحيص وافية، حُددت فيها أهمية المواضيع المقترحة، وجدوى مساهمة الوحدة في موضوع معين؛ وعلاقة الموضوع بمداول أعمال مختلف الهيئات التشريعية التابعة للأمم المتحدة؛ والتقارير السابقة التي أعدت عن الموضوع بواسطة أطراف أخرى؛ وأهمية الموضوع بالنسبة لتحليل المخاطر/الفرص المتعلقة بالوحدة. وأبدت الوحدة موافقتها بشكل جماعي على برنامج العمل عقب مناقشة مستفيضة.

”١٤ - تؤكد أن رئيس الوحدة، تنفيذا للمادة ١٨ من النظام الأساسي للوحدة، يتحمل مسؤولية الإشراف على تنفيذ برنامج عملها، بما في ذلك، في حال الاختلاف، توزيع المهمات، ومسؤولية إنفاذ إجراءات العمل الداخلية للوحدة، كما يكفل، من خلال المسؤولية الجماعية، جودة تقاريرها“؛

يتولى رئيس الوحدة الإشراف على تنفيذ برنامج العمل، وكفالة ضبط الجودة والامتثال للإجراءات الداخلية للعمل. وتشكل عملية الحكمة الجماعية عنصرا أساسيا في كفالة الجودة النوعية لتقارير الوحدة.

”١٥ - ترحب بنظام استعراض الأقران الذي أنشأته الوحدة، وتقرر أنه، في حال عدم استيفاء التقرير موضوع البحث، بحسب رأي أغلبية المقتشين، لمعايير الجودة المقررة، يبين رئيس الوحدة في مقدمة التقرير تلك الآراء والأسباب الموجبة لها“؛

في حالة صدور تقرير، بصورة استثنائية، بدون حصوله على موافقة الوحدة، أثناء ممارسة عملية الحكمة الجماعية، تُبين هذه المسألة بصورة واضحة، من خلال مذكرة نفي ملحقة بذلك التقرير.

”١٦ - تشدد على استصواب الاستمرارية في مدة عضوية رئيس الوحدة ونائب الرئيس، وتدعو الوحدة إلى مراعاة هذا الأمر عند تنفيذ المادة ١٨ من النظام الأساسي، بحيث تعيد انتخاب الرئيس ونائب الرئيس لفترات متداخلة، فتتحقق بذلك التوازن بين الحاجة إلى وجود ذاكرة مؤسسية والتناوب المعقول“؛

انتخب نائب رئيس الوحدة لعام ٢٠٠٥ رئيسا لها لعام ٢٠٠٦، مما يكفل الاستمرارية.

”١٧ - تشدد أيضا على الحاجة إلى تقييم إدارة الموارد من منظور يغطي نطاق المنظومة ويشمل مساهمة المنظمات والتنسيق فيما بينها“؛

تعتبر ٦ مشاريع، من أصل ١١ مشروعا جديدا يشتمل عليها برنامج العمل لعام ٢٠٠٦، ذات طبيعة شاملة للنظام مع التركيز بشكل قوي على مسائل التنسيق والتعاون فيما بين منظمات الأمم المتحدة.

”١٨ - تقرر أن تركز الوحدة اهتمامها أساسا على تحديد السبل الكفيلة بتحسين الإدارة وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، على النحو المنصوص عليه في الفقرات ١ إلى ٣ من المادة ٥ من النظام الأساسي، وأن تعمل الوحدة، تحقيقا لتلك الغاية، على وضع معايير وطرائق عمل للإدارة من أجل تقييم أداء الإدارة وفعاليتها فيما يتعلق بالمنظمات المشاركة“؛

تركز جميع المواضيع المختارة لبرنامج عمل ٢٠٠٦ تقريبا على تحسين الإدارة.

وأعدت سلسلة تقارير الوحدة عن الإدارة القائمة على النتائج في منظومة الأمم المتحدة إطارا معيارا لقياس الأداء في هذا الصدد. وقد استخدم الإطار، الذي وافقت عليه الجمعية العامة، ويتواصل كذلك استخدامه الآن، من أجل تقييم الوحدة لتنفيذ الإدارة القائمة على النتائج في مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

”١٩ - تقرر أيضا أن تدرج الوحدة في تقاريرها السنوية معلومات بشأن أنشطة التنفيذ التي تضطلع بها المنظمات والنتائج التي أحرزتها في متابعة توصيات الوحدة كما أقرتها هيئاتها التشريعية، ومعلومات بشأن الترتيبات التي تتبعها المنظمات المشاركة لتقديم تقارير عن تلك المسائل“؛

انتقلت الوحدة من نظام يجري فيه رصد الإجراءات المتخذة بواسطة الهيئات التشريعية إلى نظام لرصد تنفيذ الدول للتوصيات، ثم إلى نظام لرصد النتائج المحتملة لتلك التوصيات. ووضعت الوحدة تعريفات لفئات مختلفة من النتائج، جرى تطبيقها على جميع التقارير والمذكرات الصادرة منذ عام ٢٠٠٤. وسيتم هذا النظام الوحدة، عند اكتمال تنفيذه، من تتبع الآثار المتوقعة والمحترزة، وتحسن إعداد تقاريرها عن النتائج التي تحققت.

وتعمل الوحدة أيضا مع المنظمات المشاركة على إعداد وصقل ترتيبات للمتابعة، بهدف تعزيز جودة المعلومات وتوفيرها في الوقت المناسب، مع الإبقاء على عبء إعداد التقارير للمنظمات المشاركة عند مستوى مناسب.

”٢٠ - تقرر كذلك أن تقيّم الوحدة، في تقاريرها ذات الصلة وفي إطار تركيزها على المسائل الإدارية، مسألة تطوير وتطبيق مبدأ المساءلة في المنظمات المشاركة“؛

يجري تقييم المسائل المتصلة بالمساءلة في سياق استعراض الوحدة للإدارة والتنظيم في المنظمات المختلفة، كأن يتم ذلك مثلا في عمليات الاستعراض المقبلة للإدارة والتنظيم في منظمة الطيران المدني الدولي ومنظمة السياحة العالمية.

”٢١ - تقرر أن تقوم الوحدة بعمليات تفتيش تركز فيها بشدة على المجالات المنصوص عليها في الفقرات ١ إلى ٣ من المادة ٥ من النظام الأساسي، آخذة في الاعتبار أحكام الفقرتين ١٨ و ٢٠ من القرار“؛

ركزت الموضوعات الواردة في برنامج عمل عام ٢٠٠٦ على تحسين الإدارة، بما في ذلك من خلال تعزيز الكفاءة والاستخدام الأمثل للموارد، وعلى تحقيق قدر أكبر من التنسيق والتعاون فيما بين المنظمات.

”٢٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يضمن استيفاء الموظفين المعيّنين بموجب المادة ١٩ من النظام الأساسي لكامل المؤهلات وأن تكون لديهم خبرة موثقة في المجالات المحددة اللازمة لمساعدة الوحدة على أداء وظائفها المتمثلة تحديد في التفتيش والتحقيق والتقييم“؛

يملك العديد من موظفي الفئة الفنية الذين تم تعيينهم مؤخرًا في أمانة الوحدة خلفية جيدة في مهام الرقابة.

”٢٦ - تؤكد من جديد طلبها إلى الأمانة العامة وجميع المنظمات المشاركة تيسير عمل الوحدة بطرق منها، على وجه الخصوص إتاحة إمكانية الوصول بشكل كامل إلى جميع المعلومات ذات الصلة على النحو الذي تطلبه الوحدة“؛

كفلت معظم المنظمات المشاركة للوحدة إمكانية الوصول إلى شبكاتها الحاسوبية على الإنترنت، مما ييسر قيامها بعمليات تحضير وتنفيذ عمليات الاستعراض، مع تخفيف العبء عن المنظمات المشاركة فيما يتعلق بتوفير المعلومات. وتتابع الوحدة إجراء مناقشات، مع تلك المنظمات التي لم تتح لها بعد إمكانية الوصول إلى الشبكة، بغية التوصل إلى حلول مرضية.

”٢٧ - تؤكد من جديد أيضا طلبها إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة بأن يتخذوا الخطوات اللازمة لتيسير النظر في نظام متابعة تقارير الوحدة واتخاذ الإجراءات بشأنه، إن لم يكونوا قد قاموا بذلك بعد، وتدعو الأجهزة التشريعية المعنية إلى النظر في هذا النظام واتخاذ إجراءات في هذا الصدد“؛

تواصل الوحدة إجراء المناقشات مع المنظمات التي لم تعتمد نظام المتابعة بشكل كامل بعد.

